النشرة اليومية للاتحاد
UAC DAILY MONITOR
٣ تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

سمير ناس يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع تايلند

أكد سعادة رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس على "عمق ومتانة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية القائمة بين مملكتي البحرين وتايلند"، مشيراً إلى أنّ "تطور المناخ الاستثماري في البلدين يهيئ المجال أمام زيادة حجم التجارة البينية خلال الفترة المقبلة، والسعي إلى بناء شراكة استراتيجية بين المملكتين الصديقتين".

كلام ناس جاء خلال لقائه سفير مملكة تايلند لدى البحرين ثانيس سنونغهال، حيث شدد على أنّ "الغرفة تبدي اهتماماً وحرصاً دائمين لتحقيق كل ما من شأنه الدفع بتطوير وتنشيط العلاقات التجارية البحرينية التايلندية المشتركة وبكل ما يخدم تطوير وتعزيز علاقات الشراكة بين قطاعات الأعمال في البلدين"، لافتاً إلى أنّ "البيئة الاستثمارية المحفزة لدى البحرين قادرة على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية لدعم القطاع الخاص المحلي والاقتصاد الوطني".

بدوره أكد سفير تايلند على "رغبة القطاع الخاص التايلندي بتنمية

وتطوير العلاقات الاقتصادية مع مملكة البحرين خلال الفترة المقبلة"، داعياً اصحاب الأعمال البحرينيين إلى "تعزيز أطر التعاون الاستثماري المشترك بين رجال الأعمال تمهيداً لإقامة مشاريع استثمارية واعدة بين البحرين وتايلند".

المصدر (موقع غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتصرّف)

القطاع المصرفي الإماراتي الأوّل عربيّاً

كشف اتحاد المصارف العربية، عن أنّ القطاع المصرفي الإماراتي يحتل المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية من حيث حجم الأصول، حيث يستحوذ على نحو 22% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي و20% من ودائعه.

وبلغ حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الإماراتي حوالي 748.4 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني من عام 2018، مسجلاً نسبة نمو 2.1% عن نهاية العام 2017. وبلغ مجموع ودائع القطاع المصرفي حوالي 432.4 مليار دولار، مسجلاً نسبة نمو 3.8% خلال الفترة نفسها. كذلك بلغ مجموع القروض نحو 399.3 مليار دولار، بزيادة 2.3% على نهاية العام 2017. أما مجموع احتياطات ورأسمال المصارف العاملة في الإمارات فبلغ حوالي 89.9 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني من عام 2018، متراجعاً بنحو 2% عن نهاية عام 2017.

إلى ذلك، جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً في مؤشر البنك

الدولي للشمول المالي، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين يملكون حساباً لدى مؤسسة مالية رسمية من 59.7% عام 2011، إلى 83.7% عام 2014، و88.2% عام 2017 (مقابل معدل عربي بلغ 37.2%).

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

صندوق النقد الدولي يطالب تونس التشدد بسياسته النقديّة

دعا صندوق النقد الدولي تونس إلى مزيد من التشديد في السياسة النقدية لمواجهة مستويات التضخم القياسية، حيث استقر معدل التضخم في تونس عند 7.5% في أغسطس (آب) دون تغيير عن مستواه في يوليو (تموز)، بعدما بلغ 7.8% في يونيو (حزيران).

ويتوقع البنك المركزي التونسي أن يصل معدل التضخم إلى 7.8% هذا العام، وأن ينخفض إلى 7% في العام المقبل.

وأعلن صندوق النقد الدولي عن أنّ المزيد من التشديد النقدي كفيل بخفض التضخم، حيث أظهر البنك المركزي التونسي التزامه باستقرار الأسعار من خلال رفع أسعار الفائدة، لكن أسعار الفائدة الرئيسية تظل سلبية بالقيمة الحقيقية.

ووفقا للصندوق لا بدّ من رفع سعر الفائدة أكثر لتجنب حدوث مزيد من التآكل للقوة الشرائية للعملة المحلية وكبح توقعات التضخم، مع الإشارة إلى أنّ ارتفاع الفائدة لا يحظى بقبول في تونس، حيث أعلن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، عن أنّه يؤثر سلبا على

تنافسية الشركات ويعيق الاستثمار الضروري لتوفير الوظائف. في حين رأى الاتحاد العام التونسي للشغل أنّ رفع الفائدة يعمق الأزمة الاقتصادية في تونس ويزيد القوة الشرائية تدهورا.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

حاكم مصرف لبنان: نتوقّع نموا 2 في المئة

أكد حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، أنّ "استقرار الليرة اللبنانية هو عنوان للثقة ووسيلة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي"، مشدداً على "قدرة المصرف المركزي للحفاظ عليها".

وزار الحاكم سلامة رئيس الجمهورية ميشال عون في القصر الجمهوري، حيث أطلعه على المعطيات المالية والاقتصادية الراهنة، لافتا إلى أنّ "المصرف المركزي "يتبع سياسة تحافظ على استقرار الليرة"، مشددا على أنّ "النظرة المستقبلية للبنان مستقرة"، معتبراً أنّ "ما يُحاك في بعض الإعلام والمقالات والدراسات غير صحيح". وقال: "الديْن الموجود في السوق يشكل 56 بليون دولار من أصل 83 بليوناً. ولكن مصرف لبنان يقوم بسياسة الحفاظ على سعر صرف الليرة تجاه الدولار، وهي لا تغيير فيها لأنّ استقرار الليرة هو وسيلة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، ولدينا القدرات لتحقيق ذلك، علما أنّه من المتوقّع أن يبلغ معدّل النمو مع

نهاية العام الحالي 2 في المئة".

المصدر (صحيفة الحياة، بتصرّف)

ارتفاع الإيرادات المحليّة الأردنيّة

أظهرت الأرقام الصادرة عن وزارة المالية الأردنيّة حتى نهاية آب الماضي، ارتفاع الإيرادات المحلية بنحو 7.45 مليون دينار أي بنسبة واحد في المئة، لتسجل ما قيمته 5.4532 مليون دينار مقابل 8.4486 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام 2017.

ووفقا للوزارة فإنّ هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية جاء نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بنحو 29.9 مليون دينار، وارتفاع حصيلة الإيرادات غير الضريبية بنحو 15.8 مليون دينار. كما بلغت المنح الخارجية حتى نهاية آب الماضي نحو 190.7 مليون دينار مقابل 158.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2017، أي بارتفاع نحو 31.9 مليون دينار بنسبة 20.1 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام 2017 الماضي.

وبلغ إجمالي الإنفاق نحو 5505.5 مليون دينار مقابل 5294.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2017 مسجلا ارتفاعا مقداره 211.4

مليون دينار وبنسبة 4 بالمئة.

المصدر (جريدة الدستور الأردنيّة، بتصرّف)